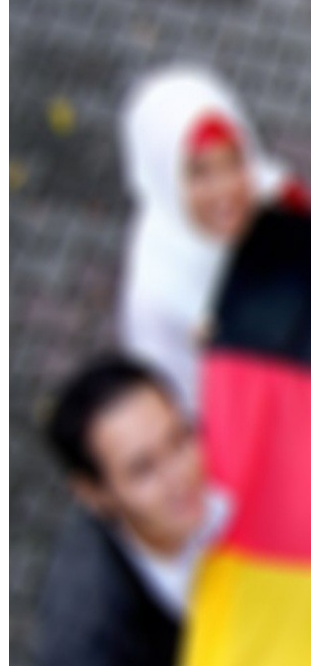


الجدل يشتعل حول قانون ازدواج الجنسية بين الأحزاب الألمانية



دعا سياسيون من الاتحاد المسيحي في ألمانيا إلى إعادة النظر في سياسة ازدواج الجنسية، مطالبين بتسريع إجراءات سحب الجنسية في بعض الحالات، فيما يؤيد حزب البديل هذا المطلب، بينما يرفضه الاشتراكيون.

وقال النائب البرلماني عن الحزب المسيحي الاجتماعي شتيفان ماير إن "البلاد بحاجة إلى إصلاح جذري لقانون الجنسية".

وأضاف "أن من يحمل جوازين ويثبت تورطه في الإرهاب أو التطرف أو معاداة الدستور أو معاداة السامية أو الكراهية تجاه الألمان يجب أن تسحب منه الجنسية فوراً".

وفي الموقف نفسه شددت النائبة كورنيل با بندريرده، من الحزب المسيحي الديمقراطي، على أن ازدواج الجنسية يجب أن يكون استثناء وليس قاعدة.

وأشارت إلى أن 80% من المجنسين في عام 2023 احتفظوا بجوازهم القديم، وتساءلت: "هل شعورهم بالانتماء لألمانيا كاف؟".

وقانون ازدواج الجنسية، الذي أصدرته الحكومة الائتلافية الألمانية السابقة بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في العام الماضي، كان نقطة خلاف كبيرة أثناء مفاوضات الاشتراكيين مع الاتحاد المسيحي لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، وفي النهاية تضمن اتفاق الائتلاف الحكومي الإبقاء على قانون الجنسية المزدوجة.

وقد أعرب المتحدث باسم الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي، سيباستيان فيدلر، عن معارضته لإلغاء قانون الجنسية المزدوجة، واعتبر القانون نموذجاً ناجحاً لدول الهجرة مثل ألمانيا وكندا.

وجاء تعالي الأصوات المطالبة بإلغاء ازدواجية الجنسية بعد جدل واسع في برلين إثر سحب الجنسية من مقيم فلسطيني امتدح عقب حصوله على الجنسية الألمانية بيوم واحد حركة حماس، التي تصنفها ألمانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى كـ"منظمة إرهابية". إذا تبين أنه أدلى بتصريحات كاذبة أثناء إجراءات تجنيسه بشأن موقفه من معاداة السامية.

ووفقاً للتقديرات فإن حوالي 80% من المجنسين البالغ عددهم نحو 200 ألف شخص في عام 2023 احتفظوا بجوازات بلدانهم الأصلية إلى الجانب الجواز الألماني.

ويحتاج تعديل قانون ازدواجية الجنسية إلى أغلبية برلمانية، وقد دعا حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني الشعبوي إلى السماح بالجنسية المزدوجة فقط في حالات فردية مبررة.

وصح المتحدث باسم الكتلة البرلمانية للحزب لشؤون السياسة الداخلية، غوتفريد كوريو، أن الاتحاد المسيحي الحاكم يمكنه ضمان أغلبية في البرلمان لمقترح تعديل القانون من خلال أصوات حزب البديل من أجل ألمانيا.